

محضر

جلسة يوم الجمعة 17 شتنبر 2010

الورقة الحافظة

عقد المجلس الحضري للقصيبة في إطار دورة استثنائية يوم الجمعة 17 شتنبر 2010، جلسة فريدة على الساعة الرابعة بعد الزوال، تحت رئاسة السيد المصطفى مشهوري رئيس المجلس الجماعي، وحضرها بجانب السادة الأعضاء، السيد محمد زراوا، باشا مدينة القصيبة.

- العدد القانوني الذي يتكون منه المجلس : 25 عضوا
- عدد الأعضاء المزاولين مهامهم : 25 عضوا
- عدد الأعضاء الحاضرين : 20 عضوا وهم السادة:

- 01- المصطفى مشهوري : رئيس المجلس
- 02- سعيد مبارك : النائب الأول للرئيس
- 03 - أحمد يفغ : النائب الثاني للرئيس
- 04- محمد بوحافة : النائب الخامس للرئيس
- 05- محمد محسين : كاتب المجلس
- 06 - صالح الدين أعروش : مستشار جماعي
- 07- محمد ادريسي : مستشار جماعي
- 08- زايد امساعدي : مستشار جماعي
- 09- عبد الرحمان الرواضي : مستشار جماعي
- 10- عبد الله الحسنني : مستشار جماعي
- 11- محمد وقربي : مستشار جماعي
- 12- المصطفى فضلاوي : مستشار جماعي
- 13- محمد امدور : مستشار جماعي
- 14- إبراهيم اهمو : مستشار جماعي
- 15- صالح مرابطي : مستشار جماعي
- 16- محمد عيساوي : مستشار جماعي
- 17- خالد عبد الدين : مستشار جماعي
- 18- محمد اغانم : مستشار جماعي
- 19- محمد فخري : مستشار جماعي
- 20- عزيزة فرتاحي : مستشارة جماعية

- عدد الأعضاء المتغيبين : 05 :

- أ- **بعذر** : 05
1 - حسن وباعلي : النائب الرابع للرئيس
2- ميمون موعيد : النائب السادس للرئيس
3 - المصطفى أفود : النائب الثالث للرئيس
4- الحسين توهان : نائب كاتب المجلس
5- إيطو رزوقي : مستشارة جماعية

ب- **بدون عذر** : لا أحد

- **عدد الأعضاء الشاغرة مناصبهم** : لا أحد

كما حضر من المصالح الخارجية السيد:
- حمو وهردة : ممثل القابض الجماعي بالقصيبة
- المصطفى أفضالي : ممثل المكتب الوطني للماء الصالح للشرب

و من مصالح الجماعة السادة:

- عبد الله أورو : الكاتب العام للجماعة
- عالي هراوي : رئيس مصلحة الممتلكات الجماعية
- إبراهيم وعزيز : رئيس مكتب المداخيل و تنمية الموارد المالية و الجبائية
- المصطفى مسطري : رئيس مصلحة الأشغال الجديدة و إصلاح الشبكات
- محمد وسيعبو : رئيس مكتب الأشغال الجديدة و إصلاح الشبكات

و بعد ذلك، ذكر السيد الرئيس السادة أعضاء المجلس بأن جدول أعمال الدورة يتضمن النقط الفريدة التالية:

- 1- المصادقة على الاتفاقية المتعلقة بمشروع التطهير السائل لمدينة القصيبة لفائدة المكتب الوطني للماء الصالح للشرب ، و كذا دفتر التحملات و جميع الاجراءات الإدارية و المالية الخاصة بهذا المشروع ؛

و بعد التأكد من اكتمال النصاب القانوني للمجلس بحضور 20 عضوا من أصل 25 عضوا، افتتح السيد الرئيس الجلسة بكلمة رحب من خلالها بجميع السادة الأعضاء الحاضرين و بالموظفين و ممثلي المصالح الخارجية و المواطنين.

النقطة الفريدة : المصادقة على الاتفاقية المتعلقة بمشروع التطهير السائل لمدينة القصيبة لفائدة المكتب الوطني للماء الصالح للشرب ، و كذا دفتر التحملات و جميع الاجراءات الإدارية و المالية الخاصة بهذا المشروع ؛

1- العرض :

أعطى السيد **المصطفى مشهوري** رئيس المجلس الكلمة للسيد **محمد محسين** كاتب المجلس الذي تلا المذكرة التالية :

لقد سبق للمجلس الجماعي لمدينة القصيبة أن تداول خلال دورته العادية المنعقدة يوم السبت 28 فبراير 2004 حول النقطة المتعلقة بتفويت شبكة التطهير السائل إلى المكتب الوطني للماء الصالح للشرب، لكون الجماعة لا تتوفر على الموارد البشرية المتخصصة، و كذا الوسائل المالية الكفيلة بتدبير هذا القطاع، حيث وافق المجلس آنذاك بإجماع السادة الأعضاء الحاضرين على عملية التفويت. و على إثر هذا المقرر ، قامت مصالح الجماعة بتوجيه إرسالية عدد 728 بتاريخ 17 ماي 2004 إلى السيد المدير الإقليمي للمكتب الوطني للماء الصالح للشرب ببني ملال من أجل اتخاذ التدابير اللازمة لتفويت تدبير شبكة التطهير لمدينة القصيبة لصالح المكتب المذكور، و ذلك من خلال إعداد مشروع اتفاقية تحدد بموجبها حقوق و التزامات الأطراف المعنية. و قد أعقب هذا الإجراء عند مطلع سنة 2005 الشروع في الدراسات التقنية الأولية المفصلة الخاصة بالمشروع، و كذا القيام ببحث ميداني عمومي.

و قد تمخض على هذه الدراسات التقنية عقد اجتماعات بين مصالح البلدية و الجهات الخارجية المعنية من أجل إبداء رأيهم كل حسب دائرة اختصاصاته، كما أبدت المصالح الجماعية موافقتها عن الدراسات المعروضة بموجب إرسالية عدد 1307 بتاريخ 30 نونبر 2009. و تجدر الإشارة إلى أنه وردت على مصالح الجماعة إرسالية من طرف السيد وزير الداخلية عدد 3615 بتاريخ 16 أبريل 2010 بخصوص التكلفة الإجمالية لمشروع التطهير السائل بمدينة القصيبة و المحدد في مبلغ 61 مليون درهم و المفصلة كما يلي :

50 ./. يتم تمويلها لفائدة الجماعة من طرف البرنامج الوطني للتطهير السائل و تصفية المياه العادمة.

50 ./. يتكفل بها المكتب الوطني للماء الصالح للشرب عبر قرض من البنك العالمي. بعد هذه الترتيبات و التدابير، ورد على مصالح الجماعة مشروع اتفاقية موضوع إرسالية السيد والي جهة تادلة أزيلال و عامل إقليم بني ملال عدد 4975 بتاريخ 28 يونيو 2010 و التي تطلب مداولتها من طرف المجلس خلال إحدى الدورات و المصادقة عليها. و بعد الاطلاع على مشروع الاتفاقية، اتضح أن التكلفة النهائية للمشروع هي 55 مليون درهم مناصفة بين كل من المكتب الوطني للماء الصالح للشرب (قرض البنك الدولي) و الجماعة (البرنامج الوطني للتطهير السائل و تصفية المياه العادمة)، بالإضافة إلى اقتناء هذه الأخيرة للأراضي التي ستقام عليها محطة التصفية و محطتين للضخ و كذا مسالك و لوج قناة التفريغ قبل و بعد التصفية .

هذه الملاحظات، تم توجيه إرسالية إلى السيد المدير العام للمكتب الوطني للماء الصالح للشرب عدد 1170 بتاريخ 5 يوليوز 2010 تحت إشراف السلم الإداري ، كما تم توجيه نسخ منها إلى المصالح التابعة لهم قصد عقد اجتماع معهم للاستفاضة حول هذا الموضوع مرفوقين بما يلي:

- مشروع الاتفاقية

- دفتر التحملات

- نموذج تحديد المساهمات

- تصاميم تثبيت الأراضي التي سيقام عليها المشروع.

و بعد توصل مصالح الجماعة بالملفات المطلوبة بخصوص المشروع المذكور، تم عقد اجتماع تمهيدي بمقر البلدية يوم الخميس 16 شتنبر 2010 بحضور ممثلي المكتب الإقليمي و الجهوي للماء الصالح للشرب من أجل تسليط الضوء على بعض النقاط الواردة بكل من مشروع الاتفاقية و دفتر التحملات، و دراسة الإجراءات التي يتعين القيام بها بعد الدراسة و المصادقة على مشروع الاتفاقية من طرف المجلس.

2- المناقشة :

أ- تدخل السيد **محمد فخري** مستشار جماعي مشيرا إلى أن المجلس السابق اتخذ موقفا من أجل تدبير قطاع التطهير السائل لفائدة المكتب الوطني للماء الصالح للشرب معتبرا هذا القرار خاطئا فادحا و متسرعا، ما دامت الفرصة في الوقت الحالي مواتية على إعادة الهيكلة لمجموعة من الأحياء و الحصول على إعانات استثنائية من الدولة لإصلاح شبكة التطهير السائل، حيث يرى أن هذا التفويت سيثقل كاهل المواطنين، كما أن هذه العملية ستتم في غياب جرد للمنازل الموصولة بالواد الحار و غير الموصولة و في الختام اعتبر 50 ./. من تمويل المشروع الذي ستحدده الجماعة مبلغ كبير و مجحف ليس في استطاعتها.

ب- تدخل السيد محمد وقربي مستشار جماعي مشيرا إلى أن مشروع التطهير السائل إنجاز مهم ، متسائلا عن الأحياء المستهدفة و طريقة الربط و ما هي التسعيرة و طريقة إلحاق موظفي البلدية بالشركة و كيفية استخلاص الأتاوى ؟

ت- تدخل السيد **خالد عبد الدين** مستشار جماعي أن مشروع التطهير السائل محطة مهمة أقبل عليها المجلس في إطار التدبير المفوض، و طلب من المكتب الوطني للماء الصالح للشرب القيام بالأشغال وفق المواصفات المطلوبة و بالجودة اللازمة تفاديا للمشاكل التي عرفتھا عملية تفويت تدبير قطاع الماء الشروب للقضية لفائدة المكتب المذكور، و قد أعطى مثلا للوضعية التي آل إليها المحيط الإيكولوجي لعين الخير، كما طلب الحفاظ على منشآت الجماعة و على المكتب المذكور تحمل مسؤوليته أثناء إنجاز الأشغال، و قد أشار السيد المستشار إلى ضرورة اعتماد الكفاءة و الاختصاص في عملية إلحاق الموظفين ، كما تساءل عن مبلغ التسعيرة و تاريخ أداء المستحقات و تغطية جميع الأحياء و الأزقة.

ث- تدخل السيد **صالح الدين أعروش** مستشار جماعي مشيرا إلى أن الهدف من تفويت تدبير هذا القطاع هو تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين و مواكبة التوسع العمراني الذي تعرفه المدينة ، كما تساءل عن الجهة التي ستمول مساهمة الجماعة في هذا المشروع.

ج- تدخل السيد محمد محسين كاتب المجلس ملحا ضرورة عدم الشروع في استخلاص مستحقات الربط إلا بعد إتمام الأشغال، كما تساءل عن تاريخ امكانية استرجاع الجماعة للمشروع و خلق لجنة لإعداد جرد للبنيات الموصولة بالشبكة و غير الموصولة مع أخذ بعين الاعتبار إشكالية السكان الذين قاموا بعملية الربط الجماعي.

د- تدخل السيد المصطفى مشهوري رئيس المجلس و جاء في معرض حديثه ما يلي :

- لقد عقد اجتماع مع ممثلي المكتب الوطني للماء الصالح للشرب سواء على الصعيد الإقليمي أو الجهوي يوم الخميس 16 شتنبر 2010 حيث تم التدارس معهم بخصوص مشروع الاتفاقية التي أدخلت عليها بعض التغييرات من حيث الشكل أو المحتوى، خاصة توضيح الجهة التي ستسدد مساهمة الجماعة في هذا المشروع أي البرنامج الوطني للتطهير السائل و تصفية المياه العادمة ، طبقا لمحتوى رسالة وزارة الداخلية رقم 3615 بتاريخ 16 أبريل 2010. كما لوحظ فراغ للمرسوم المتعلق بتنظيم مالية الجماعات المحلية و مجموعاتها الذي دخل حيز التنفيذ بتاريخ 3 يناير 2010.

- كما أشار السيد الرئيس إلى أن مدة إبداء الرأي من طرف الجماعة فيما يخص برنامج الدراسات و الأشغال الضرورية التي سيتم عرضها على مصالح الجماعة في غضون شهر حسب الفقرة 5 من الفصل 9، يجب ألا يكون ساري المفعول إلا بعد تاريخ توصله و تسجيله بمكتب الضبط بالجماعة و ليس من تاريخ إرساله من طرف المكتب الوطني للماء الصالح للشرب، نظرا للمدة التي تستغرقها مساطر التوصل بالملفات عن طريق التسلسل الإداري، كما أشار السيد الرئيس في تدخله أن عملية تسديد واجبات الربط يجب أن لا تدخل حيز التطبيق إلا بعد انتهاء كل أشغال المشروع.

- فيما يخص إلحاق الموظفين أشار السيد الرئيس على أن عملية تفويت الموظفين ستكون إما عن طريق الإلحاق أو وضع رهن الإشارة ، و إن كان لا يجذب هذه الفكرة من الأساس ، نظرا للخصائص التي تشكو منه الجماعة في الوقت الحالي ، كما أشار أنه سيدافع عن الحقوق الكاملة لكل موظف عبر عن رغبته و إرادته في الالتحاق بالمكتب الوطني للماء الصالح للشرب.

- كما أشار إلى أن الأحياء التي يستهدفها المشروع هي تلك التي شملتها الدراسة المنجزة من طرف مكتب الدراسات و تدرج في إطار الشطر الأول في انتظار الأشطر الموالية إن اقتضى الحال ذلك.

- إقدام الجماعة على تفويت تدبير المفوض لقطاع التطهير السائل لفائدة المكتب المذكور جاء نتيجة عجز الجماعة على معالجة معضلة الوادي الحار لعدم توفرها على الإمكانيات البشرية و المالية و التقنية اللازمة ، كما هو الشأن للماء الشروب و قطاع النفايات الصلبة، و كذا قطاع الإنارة العمومية.

و تطرق السيد الرئيس إلى أنه بعد مصادقة المجلس على مشروع اتفاقية تفويت تدبير قطاع التطهير السائل ، سيتم المرور إلى مرحلة اقتناء الأراضي التي سيقام عليها المشروع عن طريق لجنة التقييم و التفاوض في إطار التراضي ، و في حالة عدم موافقة أحد الأطراف سيتم اللجوء إلى سلوك مسطرة نزع الملكية.

و- تدخل السيد مصطفى أفضالي ممثل المكتب الوطني للماء الصالح للشرب الذي أعطى كل التوضيحات بخصوص أشطر الإنجاز و التعريف و مصاريف المترتبة عن عملية الربط و استعمال شبكة التطهير، طبقا للقوانين و المساطر المعمول بها على الصعيد الوطني .

3- المقرر المتخذ من طرف المجلس :

- إن المجلس الحضري للقصيبة المجتمع في إطار دورة استثنائية المنعقدة يوم الجمعة 17 شتنبر 2010، بعد الدراسة و المناقشة، صادق بإجماع السادة الأعضاء الحاضرين على :
- مشروع الاتفاقية المتعلقة بتفويت التدبير المفوض للتطهير السائل لمدينة القصيبة لفائدة المكتب الوطني للماء الصالح للشرب في الصيغة الواردة أسفله ، بعد تعديل الصيغة المدرجة من طرف المكتب المذكور بإضافة توضيح في الفصل 5 بالإشارة إلى الجهة التي ستمول حصة الجماعة في هذا المشروع و الفصل 9 فيما يخص المدة التي يجب أن تحترم لإبداء الرأي في الملفات التي ستتوصل بها الجماعة.
 - مشروع دفتر التحملات.
 - نموذج تحديد المساهمات
 - تصاميم تثبيت الأراضي التي سيقام عليها المشروع و الشروع في عملية اقتنائها من طرف البلدية طبقا للقوانين و المساطر الجاري بها العمل في هذا الشأن.

**ROYAUME DU MAROC
MINISTERE DE L'INTERIEUR
PROVINCE DE BENI MELLAL
COMMUNE URBAINE D'EL KSIBA
CONVENTION DE GESTION DELEGUEE
DU
SERVICE PUBLIC D'ASSAINISSEMENT LIQUIDE
ENTRE
LA COMMUNE URBAINE D'EL KSIBA
ET
L'OFFICE NATIONAL DE L'EAU POTABLE
CONVENTION DE GESTION DELEGUEE DU SERVICE PUBLIC
D'ASSAINISSEMENT LIQUIDE
SOMMAIRE**

- Article 1 : Objet de la convention
Article 2 : Comité de suivi
Article 3 : Consistance des investissements
Article 4 : Programmation des investissements
Article 5 : Plan de financement des investissements
Article 6 : Mode de versement
Article 7 : Exploitation des installations d'assainissement liquide
Article 8 : Cahier des charges
Article 9 : Réalisation des ouvrages
Article 10 : Occupation gratuite du domaine public
Article 11 : Recouvrement des coûts
Article 12 : Comptabilité du service d'assainissement liquide
Article 13 : Les biens du service délégué
Article 14 : Mise à disposition des biens au début de la gestion
Article 15 : mise à jour et vérification des inventaires du patrimoine
Article 16 : Durée et expiration de la convention
Article 17 : Règlement des différends
Article 18 : Date d'effet
Article 19 et dernier : Documents annexés à la convention

**CONVENTION DE GESTION DELEGUEE DU SERVICE PUBLIC
D'ASSAINISSEMENT LIQUIDE DE LA COMMUNE URBAINE D'EL KSIBA**

La présente convention est passée en application des dispositions :

- Du Dahir N° 1.02.297 du 25 Rajeb 1423 (3 Octobre 2002) portant promulgation de la Loi N° 78.00 portant charte communale tel qu'il a été modifié et complété par le Dahir N° 1.08.153 du 22 Safar 1430 (18 Février 2009) portant promulgation de la Loi N° 17.08,
- Du Dahir N° 1.89.187 du 21 Rabii II 1410 (21 Novembre 1989) portant promulgation de la Loi N° 30.89 relative à la fiscalité des collectivités locales tel qu'il a été modifié et complété par le Dahir N° 1.07.195 du 19 Dou al kiida 1428 (30 Novembre 2007) portant promulgation de la Loi N° 47.07,
- Du Dahir N° 1.09.02 du 22 Safar 1430 (18 Février 2009) portant promulgation de la Loi N° 08.45 relative à l'organisation des finances des collectivités locales et leurs groupements,
- **Du Décret N° 2.09.441 du 17 Moharam 1431 (3 Janvier 2010) relatif à l'organisation des finances des collectivités locales et leurs groupements,**

- Du Dahir N° 1.72.103 du 18 Safar 1392 (3 Avril 1972) relatif à l'Office National de l'Eau Potable tel qu'il a été modifié par la loi N° 31.00 du 1^{er} Septembre 2000,

ENTRE

- **La Commune Urbaine d'El Ksiba :**
- **qui a décidé, par délibération de son Conseil Communal en date du 28 Février 2004, de confier la gestion du service public d'assainissement liquide de la ville d'El Ksiba à l'Office National de l'Eau potable, qui accepte ;**
- **représentée par Monsieur Mustapha MECHAHOURI agissant en qualité de Président du Conseil Municipal dûment habilité à signer la présente convention par délibération du Conseil Communal en date du 17 Septembre 2010 ;**
- **ci après désignée par « la Commune » ;**

ET

- **L'Office National de l'Eau Potable** représenté par son Directeur Général Monsieur Ali FASSI FIHRI en vertu des pouvoirs qui lui sont conférés, ci-après désigné par « l'ONEP »,

D'AUTRE PART

IL A ETE CONVENU ET ARRETE CE QUI SUIT :

Article 1 : Objet de la convention

L'objet de la présente convention est la définition des modalités administratives, techniques et financières de la gestion du service d'assainissement liquide de la Commune par l'ONEP.

Elle définit également les droits et les obligations ainsi que le partage des responsabilités et des prestations afférentes à chacune des parties.

Article 2 : Comité de suivi

Dans le cadre de la **présente convention**, un comité de suivi est instauré et se réunit sous la présidence du Wali de la Région Tadla Azilal et Gouverneur de Béni Mellal *ou son représentant*. Ce comité comprend :

- le Président de la Commune **ou son représentant**,
- Un représentant du Directeur Général de l'ONEP,
- Un représentant du Directeur Général des Collectivités Locales (Ministère de l'Intérieur).

Le comité de suivi peut s'adjoindre, à titre consultatif, toute personne dont l'avis est jugé nécessaire. Il se réunit aussi souvent que la bonne marche du service délégué l'exige et au moins une fois par semestre.

Le comité de suivi est chargé du suivi :

- Des résultats des études techniques, institutionnelles et financières d'assainissement de la ville ;
- De la définition du programme global des travaux ainsi que de la programmation des tranches à réaliser selon les priorités de la ville ;
- De la définition des modalités de financement des travaux, notamment, l'apport de la Commune tel que défini ci-après et les dons éventuels;
- De la réception des installations réalisées dans le cadre du projet, en vue de leur inclusion dans le patrimoine de la Commune sans que cela affecte la gestion normale des marchés ;
- De la constitution du Service d'assainissement au sein des structures de l'ONEP, notamment les organigrammes structurel et fonctionnel, le nombre et qualité du personnel ainsi que le calendrier progressif de mise en place et la formation du personnel.

Article 3 : Consistance des investissements

Les besoins d'investissement nécessités par le développement de la ville d'El Ksiba, tels qu'ils ressortent des études disponibles de cette agglomération sont évalués à 55 millions de dirhams (MDH) hors taxes.

Ces investissements se décomposent comme suit :

- Réseau enterré des eaux usées : 29,00 MDH HT
 - Interception et station de pompage : 9,00 MDH HT
 - STEP de type lagunage : 15,00 MDH HT
 - Matériel d'exploitation : 2,00 MDH HT
- TOTAL : 55,00 MDH HT**

Article 4 : Programmation des investissements

Les investissements mentionnés ci-dessus sont programmés comme suit :*

1ere tranche de travaux :

- Montant des investissements : 55,00 MDH
- Période de réalisation : Mars 2011 à Juin 2012

Le programme d'investissement relatif à la première tranche des travaux de la Commune sera réalisé selon le calendrier suivant :

Année	2009						2010						2011						2012							
	7	8	9	10	11	12	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	1	2	3	4	1	2	3	4
El Ksiba																										
	Etudes						Lancement – Jugement- Marché						Travaux													

Article 5 : Plan de financement des investissements

- **5-1 : Plan de financement de la 1ere tranche des travaux :**

Le montant d'investissement correspondant à la première tranche des travaux de la ville d'El Ksiba est évalué à 55 millions de dirhams. Ce montant est financé comme suit :

- 50 % du coût du projet soit 27,5 MDH par l'ONEP (prêt de la Banque Mondiale)
- 50 % du coût du projet soit 27,5 MDH par la Commune (**financement par le Programme National d'Assainissement Liquide et d'Epuration des Eaux Usées**) ;

- Les terrains nécessaires à la réalisation des ouvrages d'assainissement (station d'épuration, stations de pompes...) sont à la charge de la Commune.

- **5-2 : Plan de financement des tranches de travaux ultérieurs :**

L'ONEP met tout en œuvre pour rechercher les financements les plus avantageux pour les travaux des tranches ultérieures qui seront arrêtées en commun accord avec la Commune.

Article 6 : Mode de versement

Les montants apportés par **ou pour le compte** de la Commune seront versés en totalité avant le démarrage des travaux au compte de l'ONEP ouvert auprès de la Trésorerie Générale du Royaume sous le N° 310.810.1000.124.000.509901.87

Article 7 : Exploitation des installations d'assainissement liquide

L'ONEP est chargé de la gestion et de l'exploitation des installations d'assainissement liquides existantes et à réaliser dans les conditions qui seront définies dans le cahier des charges, objet de l'article 8 ci après.

L'ONEP soumettra à la Commune annuellement un compte rendu technique et financier selon les modalités décrites par l'article 23 du cahier des charges.

Article 8 : Cahier des charges

Les conditions et modalités de réalisation et d'exploitation des ouvrages d'assainissement liquide font l'objet du cahier des charges en annexe.

La signature de la présente convention impliquera implicitement l'approbation du dit cahier des charges.

Article 9 : Réalisation des ouvrages

L'ONEP s'engage à réaliser dans la limite des moyens mis à sa disposition, un plan d'investissement tel qu'il résulte de l'étude d'assainissement (schéma directeur d'assainissement ou autres). De telle étude doit subir au préalable l'approbation de la Commune.

Tous les travaux d'aménagement, de renforcement, d'extension, de modification etc... des installations d'assainissement liquide nécessitées par l'évolution des besoins de la Commune seront réalisés dans le cadre de la présente convention, sous réserve de la mise en place des moyens financiers nécessaires.

L'ONEP assure l'établissement des études, la réalisation des travaux et l'acquisition du matériel concernant l'ensemble des ouvrages tels que définis dans le cadre de ce projet.

L'ONEP aura la responsabilité de la procédure de passation des marchés et de leurs conclusions conformément aux textes et procédures en vigueur.

L'ONEP soumettra les études et le programme des travaux nécessaires pour avis à la Commune. Cet avis doit parvenir dans un délai d'un (1) mois; **à compter de la date de réception par la Commune du document concerné, le cachet du Bureau d'ordre faisant foi.** Passé ce délai, l'avis est censé favorable.

La Commune désignera un représentant qui assistera **aux réunions de chantier** et à la réception provisoire et définitive des travaux.

Le financement des travaux sera mobilisé en commun accord entre l'ONEP et la Commune au moment opportun.

Article 10 : Occupation gratuite du domaine public

L'ONEP est autorisé à occuper à titre gratuit le domaine public de la Commune.

Article 11 : Recouvrement des coûts

L'ONEP est autorisé à mettre en place, dans le cadre de la réglementation en vigueur sur les prix, un système de recouvrement des coûts lui permettant de couvrir les charges courantes d'exploitation, de renouvellement des installations et le cas échéant le service de la dette.

A cet effet, l'ONEP est autorisé, d'une part, à recouvrer auprès des usagers pour le compte du Service de l'assainissement liquide, des redevances d'assainissement pour service rendu, assises sur la consommation d'eau potable et d'autre part, à appliquer des dispositions tarifaires adéquates au titre de la participation au premier établissement (PPE).

Les niveaux tarifaires de la redevance sont fixés dans le cadre de la réglementation en vigueur sur les prix.

Article 12 : Comptabilité du service d'assainissement liquide

- **12-1 : Budget**

L'ONEP soumettra dans la deuxième quinzaine du mois de novembre de chaque année, un budget prévisionnel qui retrace les prévisions des recettes, de dépenses d'exploitation et d'équipement et des moyens financiers à mettre en œuvre au titre de l'exercice qui s'ouvre.

Ce document qui devra recevoir le visa de la Commune est réputé approuvé si cette entité n'a pas fait connaître sa décision au 30 décembre suivant.

- **12-2 : Comptabilité**

L'ONEP tiendra les comptes suivants :

- **12-2-1 : Les comptes d'exploitations qui retracent :**

1. En produits :

- Les redevances fixes d'assainissement,
- Les redevances proportionnelles d'assainissement,
- La facturation des travaux et études (peines et soins de l'ONEP),
- Les subventions ou dotations éventuelles d'équilibre,
- Les recettes correspondant à la récupération des frais de branchement,
- Les produits divers.

2. En charges :

- Les frais de personnel,
- Les frais divers de gestion (téléphone, fax, fournitures de bureau, frais de déplacement, loyers, entretien des bureaux, locaux administratifs, frais divers etc...),
- Les frais d'énergie électrique (stations de pompage, aération des bassins de la station d'épuration, frais d'énergie pour l'éclairage etc...),
- Les frais de carburant,
- Les frais d'entretien et de maintenance du réseau d'assainissement et des installations d'épurations,
- Les frais d'analyse des eaux usées,
- Les dotations aux amortissements,
- Les frais financiers,
- Les impôts et taxes.

- **12-2-2 : Le compte des travaux neufs qui retrace :**

1. Au crédit :

- Les participations au premier établissement,
- Les contributions communales au titre d'investissement,
- Les dons,
- Les emprunts.

2. Au débit :

- Les études et les travaux neufs,
- Les branchements neufs réalisés,
- Le remboursement du principal des prêts contractés.

12-2-3 : La situation générale du service d'assainissement qui retrace :

1. Au débit :

- La valeur des installations confiées à l'ONEP et dont l'évaluation résultera d'un inventaire contradictoire à réaliser par l'ONEP et la Commune préalablement à l'intervention de l'ONEP,
- La valeur des travaux reprise des comptes travaux neufs, en distinguant les travaux terminés et les travaux en cours.

Les deux postes précités seront diminués du cumul des amortissements réalisés annuellement.

- La situation des stocks,
- La situation du compte clients,
- Le solde du compte d'exploitation.

2. Au crédit :

- La dotation initiale correspondant à la valeur des installations confiées à l'ONEP,
- Les participations au premier établissement correspondant à celles portées sur le compte des travaux neufs,
- Les dons,
- Les emprunts,
- Les recettes correspondant à la récupération des frais de branchement,
- Les dotations et subventions,
- Le solde fournisseur,
- Le résultat du compte de produits et de charges,
- Le report à nouveau (résultat cumulé des exercices antérieurs).

L'ONEP doit se fixer comme objectif général, l'équilibre financier du service d'assainissement liquide conformément aux dispositions de la convention de la gestion déléguée.

Article 13 : Les biens du service délégué

Les biens du service délégué comportent les « biens de retour », les « biens de reprise » et les « biens propres », définis comme suit:

13.1 : Les biens de retour :

Les biens de retour sont ceux qui doivent revenir obligatoirement et gratuitement à la Commune à l'expiration de la présente convention et susceptibles d'assurer le fonctionnement normal et continu de toutes les installations faisant partie du service.

Ces biens sont la propriété inaliénable de la Commune. Ils ne peuvent faire l'objet d'aucune cession, sûreté, vente ou location par l'ONEP pendant toute la durée de la gestion déléguée. Ils comprennent notamment les terrains, les ouvrages, les canalisations, appareillages et constructions.

Pour les besoins de service, ces biens sont mis gratuitement à la disposition de l'ONEP à la notification de la convention et reviennent à la Commune en fin de cette gestion déléguée. Il s'agit notamment :

- Pour les biens communs : il s'agit de la totalité des terrains compris dans l'emprise de la gestion déléguée, des immeubles à usage d'ateliers, des bureaux et des logements de fonction, propriété de la Commune et utilisés dans le cadre de la gestion déléguée,
- Des biens en cour de réalisation, pour lesquels la Commune et l'ONEP arrêteront contradictoirement l'état des travaux en cours selon les dispositions de l'article 13 ci-dessous,
- Les acquisitions, modifications, renforcements, renouvellements, déclassements, et plus généralement les investissements exécutés dans le cadre de la présente convention feront également partie des biens de retour et donneront lieu à l'actualisation des inventaires conformément à l'article 13 ci-dessous.

13.2 : Les biens de reprise :

Les biens de reprise sont constitués par les véhicules automobiles, les engins, le matériel, les outillages, les mobiliers de bureau, les systèmes informatiques, les programmes et les logiciels, les documents, les stocks et d'une manière générale tous les biens meubles utilisés dans le cadre de l'exploitation du service. Ils comprennent notamment les éléments mobiliers affectés par la Commune ou achetés par l'ONEP auprès des tiers et utilisés dans le cadre de la gestion déléguée.

Ces biens appartenant à l'ONEP pendant la durée de la gestion déléguée pourront devenir en fin de l'exploitation la propriété de la Commune moyennant une rémunération négociable à régler dans les trois (3) mois qui suivent leur reprise par la Commune. Tout retard dans le versement des sommes dues donnera lieu à des intérêts de retard calculés selon le taux légal. Cette rémunération doit correspondre au minimum à la valeur nette comptable des biens cessibles.

13.3 : Les biens propres :

Ce sont les biens de l'ONEP qui ne sont pas directement utiles à l'exploitation des installations, objet de la gestion déléguée.

Les modalités de la mise à disposition ou d'affectation des biens de retour et des biens de reprise sont définies aux articles 13 ci-dessus et 14 ci-dessous.

Article 14 : Mise à disposition des biens au début de la gestion

La Commune et l'ONEP procéderont contradictoirement à l'identification et à l'évaluation des biens affectés au service définis à l'article 12 ci-dessus sur la base des documents justificatifs (titres fonciers, réquisitions, contrats d'acquisition de terrains, plans de recollement, dossiers d'étude etc...) fournis par la Commune avant l'expiration d'un délai de trois (3) mois à compter de la date de l'**approbation** de la présente convention. Cette opération ne doit pas entraver la poursuite normale de l'exploitation. Elle doit déboucher sur l'établissement d'un état provisoire du patrimoine d'assainissement liquide existant. Cet état contradictoire provisoire s'imposera à la Commune et à l'ONEP pour la détermination de leurs obligations respectives et constituera les inventaires de début de la gestion déléguée.

Dès la prise d'effet de la gestion déléguée, l'ONEP s'engage à prendre en charge les biens à sa disposition tels que définis à l'article 12 ci-dessus dans l'état et le lieu où ils se trouvent au jour de l'établissement de l'état contradictoire provisoire et à les exploiter, entretenir et réparer conformément à la présente convention.

L'inventaire détaillé des biens sera précisé et arrêté définitivement à l'issue d'une étude de diagnostic qui devra, entre autres, dresser les plans de recollement des ouvrages existants, leur fonctionnement ainsi que leur état physique.

Article 15 : mise à jour et vérification des inventaires du patrimoine

L'inventaire sera actualisé en fonction des acquisitions et des travaux affectés par l'ONEP au profit de la gestion déléguée et aux frais de cette dernière. La Commune donne mandat express, permanent et irrévocable à l'ONEP pour acquérir pour le compte de la dite Commune les terrains nécessaires aux constructions, aux extensions et renforcement des ouvrages d'assainissement liquide et les bâtiments d'exploitation aux frais de service.

Article 16 : Durée et expiration de la convention

La durée de la présente convention est fixée pour une période de quinze (15) ans à compter de la date de sa signature par les parties concernées et son approbation par les autorités compétentes.

La Commune a le droit de reprendre la gestion déléguée après un délai minimum de dix (10) ans à compter de la date d'entrée en vigueur de la *convention*. A cet effet la Commune doit notifier son intention de reprise à l'ONEP au moins six (6) mois avant la date qu'elle envisage pour cette reprise.

En contrepartie des biens que l'ONEP a financés, la Commune lui remboursera une somme correspondant à la valeur nette comptable, à la date de reprise des immobilisations réalisées ou en cours pour les biens de retour financés par l'ONEP. La valeur nette comptable des immobilisations sera calculée conformément au plan d'amortissement des investissements.

A l'échéance de quinze (15) ans, la convention pourrait être prolongée, par tacite reconduction, pour la même durée, à moins que l'une des deux parties ne décide sa résiliation au moyen d'un préavis qu'elle notifiera à l'autre partie, par lettre recommandée, avec accusé de réception, un (1) an, au moins, avant ce terme.

Après l'expiration de la présente convention, la Commune recevra tous les biens de retour affectés au service, objet de l'article 12 et éventuellement les biens de reprise acquis par l'ONEP selon une rémunération telle que précisée à l'alinéa (12-2) et intégrera le personnel chargé de l'exploitation du service d'assainissement liquide.

Article 17 : Règlement des différends

Les contestations qui s'élèvent entre la Commune et l'ONEP seront réglées à l'amiable entre le Président de la Commune et le Directeur Général de l'ONEP. En cas de persistance du contentieux, les parties concernées pourront saisir leurs ministères de tutelle et le cas échéant les tribunaux administratifs. Si toujours le différend n'est pas réglé, la partie la plus diligente pourra saisir les tribunaux compétents.

Article 18 : Date d'effet

La présente convention prendra effet dès sa signature *par les deux parties concernées* et son approbation par les autorités compétentes (Ministère de l'Intérieur).

Article 19 et dernier : Documents annexés à la convention

Il est annexé à la présente convention, les documents suivants :

- Le cahier des charges,
- L'inventaire quantitatif et qualitatif des biens,
- La définition du périmètre de la gestion déléguée,
- La liste du personnel communal,
- La liste des documents fournis par la Commune.

CONVENTION DE GESTION DELEGUEE DUSERVICE PUBLIC

D'ASSAINISSEMENT LIQUIDE DE LA COMMUNE URBAINE D'EL KSIBA

LUE ET ACCEPTEE PAR :

Le Président de la Commune d'El Ksiba
El Ksiba le :

Le Directeur Général de l'ONEP
Rabat le :

Le Wali de la Région Tadla Azilal
Gouverneur de Beni Mellal
Beni Mellal le :

APPROUVEE PAR :
Le Ministre de l'Intérieur
Rabat le :

توقيع كاتب الجلسة :

محمد محسين

توقيع رئيس الجلسة :

المصطفى مشهوري

الخاتمة

بعد الانتهاء من دراسة و مناقشة نقط جدول الأعمال تناول الكلمة السيد **المصطفى مشهوري** رئيس المجلس شاكرا من خلالها كافة السادة الأعضاء الحاضرين أشغال هذه الدورة على تدخلاتهم القيمة و الإيجابية.

و بهذه المناسبة رفع الجميع أكف الضراعة سائلين من الباري جلت قدرته أن يحفظ **صاحب الجلالة الملك محمد السادس** نصره الله و أيده، بما حفظ به الذكر الحكيم، و أن يقر عينه بولي عهده الجليل صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن، و أن يشد أزر جلالته بشقيقه الأجدد صاحب السمو الملكي مولاي رشيد و يحفظ جلالته في سائر أفراد الأسرة الملكية الشريفة إنه نعم الوكيل و بالاستجابة كفيل.

ورفعت الجلسة على الساعة الخامسة بعد الزوال من نفس اليوم.

توقيع كاتب الجلسة :

محمد محسين

توقيع رئيس الجلسة :

المصطفى مشهوري